الخام الكويتي ارتفع لـ 63.31 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي سنتا ليبلغ 63,31 دولاراً مقابل 63,30 دولاراً للبرميل في تداولات أمس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 93 سنتا لتسجل عند التسوية 64,23 دولاراً للبرميل وأغلقت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط مرتفعة 17 سنتا عند 57,51 دولاراً للبرميل

«الوطني للاستثمار» ضمن مديري إصدار أوراق رأسمالية لـ «برقان»

أعلنت شركة الوطني للاستثمار عن دورها الريادي ضمن مديري إصدار الأوراق المالية الرأسمالية الدائمة بقيمة 500 مليون دولار لصالح بنك برقان، والتي تعد من ضمن الشريحة الأولى لرأس المال، وبعائد يبلغ 5,75%، وقابلة للاسترداد بعد مرور خمسة سنوات من تاريخ الاصدار.
وأوضحت «الوطني للاستثمار» في بيان صحافي أن الإصدار يشكّل التزام مباشر وغير مشروط وغير مضمون ومساند من قبل مجموعة بنك برقان.
هذا ويعتبر بنك برقان ثاني اكبر بنك تقليدي في الكويت وحاصل على التصنيف الائتماني «A3» من شركة موديز لخدمات التصنيف، و«BBB+ » من شركة ستاندرد اند بورز لخدمات التصنيف و«A+» من شركة فتش لخدمات التصنيف.
وأشارت عن مشاركة كل من بنك HSBC وبنك JP Morgan كمنسقين عالميين للإصدار، فيما عمل كل من شركة الوطني للاستثمار، بنك ABC، بنك Citi، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبوظبي الأول، بنك HSBC، بنك JP Morgan وبنك Standard Chartered كمديرين مشتركين للإصدار.
وذكرت أن عملية الإصدار شهدت طلباً قوياً من قبل قاعدة متنوعة لمستثمرين محليين ودوليين، حيث تجاوز اجمالي الطلبات 2,2 مليار دولار او ما يعادل x4,4 اضعاف قيمة الإصدار، والتي سمحت بتوزيع متوازن، وعلى الأخص، تم تخصيص الأوراق المالية للمستثمرين عبر

الحمد: نفتخر بتضافر جهودنا الاستشارية

سلوانس: الإصدار يؤكد قدرتنا على تنفيذ المعاملات العالمية

فيصل الحمد

الشرق الأوسط (51 في المئة)، آسيا (22 في المئة)، أوروبا (26 في المئة)، والحسابات الخارجية للولايات المتحدة (1 في المئة).
وأوضحت أنه تم إصدار الأوراق المالية لإدارة رأسمال البنك والسيولة طويلة الأجل وفقاً لمتطلبات بازل 3 والمتطلبات التنظيمية لبنك الكويت المركزي. وأضافت شركة الوطني للاستثمار أن عملية تسعير الأوراق المالية تمت بأسلوب تنافسي، حيث تم تحديد السعر عند 100 في المئة وبعائد 5,75 في المئة مما يعادل 400,7 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزينة الأميركية المستحقة بعد 5 سنوات.
وعلق الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد قائلاً: «نفتخر بتضافر جهودنا الاستشارية لصالح مجموعة بنك برقان في هذا الإصدار الدولي، ويعد استقبال المستثمرين القوي شهادة على سمعة البنك وجاذبيته العالمية في أسواق رأسمال الدين والطلب المستمر للإصدارات الكويتية من قبل المستثمرين الدوليين بشكل عام».
من جانبه قال المدير العام ورئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة الوطني للاستثمار راني سلوانس: «يعكس الطلب الهائل من قبل المستثمرين الكويتيين أهمية السوق الكويتي في دعم الإصدارات الإقليمية والعالمية على حد سواء، كما يعكس أيضاً قدرة شركة الوطني للاستثمار على تنفيذ المعاملات العالمية بأعلى مستويات الجودة والاحترافية».

هاشم تفقد عدداً من مشاريع «البترول الوطنية»

جانب من اجتماع الهاشم مع قيادات البترول الوطنية

قام الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم بزيارة تفقدية لعدد من المشاريع التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، حيث كان في استقباله الرئيس التنفيذي للشركة وليد خالد البدر ونواب الرئيس ومجموعة من المسؤولين المباشرين عن هذه المشاريع.
وشملت الزيارة تفقد مواقع العمل في مشاريع الوقود البيئي، وخط الغاز الخامس، ومصنع إزالة الغازات الحمضية الجديد. وتم في مستهل الزيارة تقديم عرض مرئي من قبل المختصين تضمن آخر مستجدات هذه المشاريع، والتحديات التي تواجهها وأفضل الخيارات المتاحة للتعامل معها، إضافة إلى استعراض نسبة الإنجاز في كل منها، حرصا على متابعة تنفيذها وفقا للبرنامج المقرر. كما تضمنت الزيارة جولة ميدانية اطلع هاشم خلالها على سير العمل في هذه المشاريع الاستراتيجية الكبرى على أرض الواقع.

صورة جماعية

1.3 مليار إيرادات نفطية حققتها الكويت في يونيو الماضي

«الشال»: 2.9 مليار دينار عجزاً متوقعاً للسنة المالية الحالية

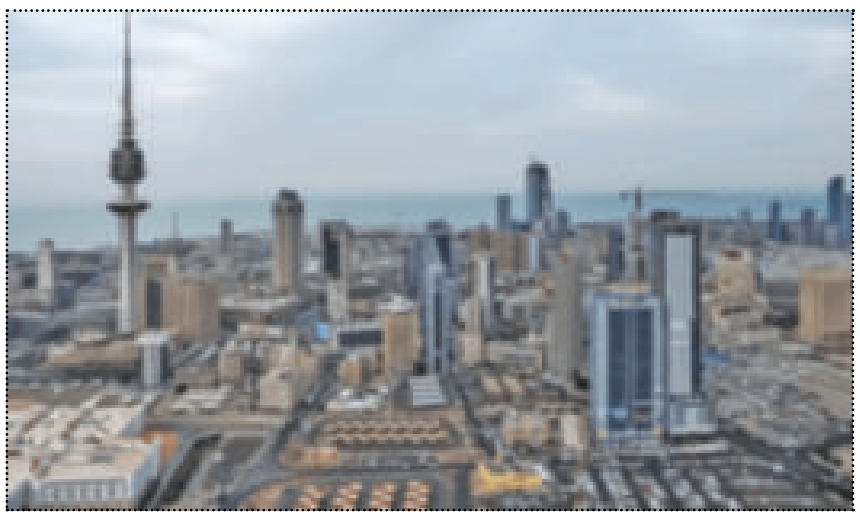

قال تقرير متخصص أنه وبانتهاء شهر يونيو 2019، انتهى الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2020/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يونيو، نحو 62,7 دولاراً للبرميل، وهو يزيد بنحو 7,7 دولارات للبرميل أي بما نسبته نحو 14 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولارا للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 12,7 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولاراً.
وأضاف التقرير الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية أن السنة المالية الفائتة 2019/2018 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، كانت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68,5 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2019 أدنى بنحو 5,8 في المئة عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.
ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو بما قيمته نحو 1,3 مليار دينار ، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17,7 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3,2 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14,5 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19,6 مليار دينار.
وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,5 مليار دينار ، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزاً قيمته 2,9 مليار دينار ، ولكن بيانات ثلاث شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

3.847 مليارات دينار سيولة البورصة بالنصف الأول

ناقش تقرير «الشال» أداء شهر البورصة في شهر يونيو الماضي، والذي جاءت أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر مايو، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء موجب للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.2 في المئة، ومؤشر السوق الرئيس بنحو 0.6 في المئة، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 1.8 في المئة، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 2.5 في المئة.
وبلغ حجم سيولة البورصة في النصف الأول (أي في 121 يوم عمل) نحو 3.847 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.445 مليار دينار للنصف الأول من العام السابق، أي بارتفاع بنحو 166.2 في المئة. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للنصف الأول نحو 31.8 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 170.6 في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 11.7 مليون دينار، ومرتفعاً أيضاً بنحو 88.7 في المئة إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار.

«الركب للنفط» أطلقت أول محطة وقود متنقلة

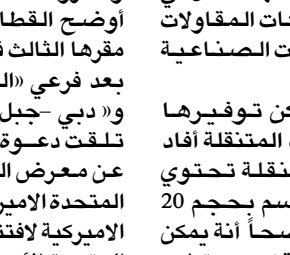

م. سعد القطان

كشف نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام في شركة الركب لخدمات النفط والكهرباء سعد القطان عن إطلاق الشركة لأول محطة وقود متنقلة بإنتاج محلي ومواصفات عالمية مطلع العام المقبل2020، مؤكداً أن الركب هي الشركة الأولى في الكويت والشرق الاوسط لصناعة وإنتاج محطات الوقود المتنقلة.
وأضاف القطان في بيان صحافي أن محطات الوقود المتنقلة تعد محطات متكاملة يمكن نقلها وإستخدامها في المواقع التي لا يتوفر بها محطات وقود كالمواقع والمدن النائية والحديثة البنيان والمشاريع قيد الإنشاء ،مشيراً الى أن الجهات المستخدمة لها تتمثل في الجهات الحكومية وشركات المقاولات والإنشاءات والشركات الصناعية وشركات الشحن والنقل.
وحول المنتجات الممكن توفيرها عن طريق المحطات المتنقلة أفاد القطان أن المحطة المتنقلة تحتوي علي خزانين للوقود كل قسم بحجم 20 ألف لتر من المنتج، موضحاً أنة يمكن تركيب مضخات مزدوجة كي يستطيع المستهلك الإستفادة بنوع أو نوعين بحد أقصى من أنواع الوقود المتوفرة بالسوق .
وأوضح أن الركب حصلت على عديد من الاعتمادات الدولية وعدد من شهادات «الآيزو» في الجودة والسلامة والأمن من الجهات العالمية بناء على المواصفات الحقيقية في المنتج ، بالإضافة الى حصولها على شهادات الجودة «الآيزو» في تصنيع الخزان من الحديد الصلب.
وشدد القطان على الدور الإيجابي والتعاون المثمر مع دائرة التسويق المحلي في شركة البترول الوطنية الذي أعطي دعماً لخروج منتج محطات التزود بالوقود المتنقلة الى النور، مشيراً الى أن التواصل شبه اليومي على مدار عام ونصف العام أسهم بدفع عجلة المنتج الوطني للتفوق وفق المواصفات والشروط العالمية في وقت قياسي .
أوضح القطان أن الشركة بصدد افتتاح مقرها الثالث في ولاية تكساس الأميركية بعد فرعي «الكويت الشعيبة الصناعية» و« دبي –جبل علي»، موضحاً أن الشركة تلقت دعوة من الجهات المسؤولة عن معرض النفط والغاز في الولايات المتحدة الاميركية وتمت مخاطبة السفارة الاميركية لافتتاح فرع للشركة في الولايات المتحدة الأميركية في ولاية تكساس لما تملكه من مؤهلات وشهادات عالمية في مجال تصنيع المحطات.

3.345 مليارات دينار مبيعات المستثمرين الكويتيين في البورصة

تطرق تقرير «الشال» لما أصدرته الشركة الكويتية للمقاصة في تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2019/01/01 إلى 2019/06/30، مشيراً إلى أن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 45,4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (38,7 في المئة للنصف الأول 2018) و40,4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (38,8 في المئة للنصف الأول 2018).
وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1,797 مليار دينار، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1,600 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 197,222 مليون دينار.
وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع مشترياته وانخفاض مبيعاته، فقد استحوذ على 30,9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (30,3 في المئة للفترة نفسها 2018) و20,9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (26,2 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1,222 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 827,483 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 394,095 مليون دينار.
وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 26,3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (19,4 في المئة للفترة نفسها 2018) و21,8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (21,6 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1,038 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 862,804 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 175,660 مليون دينار.
وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7,4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (15,6 في المئة للفترة نفسها 2018) و6,9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (9,3 في المئة للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 292,483 مليون دينار، في حين اشترى أسهماً بقيمة 271,271 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 21,212 مليون دينار.
ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3,345 مليارات دينار ، مستحوذين بذلك على 84,6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (82,6 في المئة للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2,986 مليار دينار مستحوذين بذلك على 75,5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (79,2 في المئة للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 358,980 مليون دينار، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.
وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 19,4 في المئة (15,1 في المئة للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 767,618 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 407,599 ملايين دينار، أي ما نسبته 10,3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (11,3 في المئة للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 360,019 مليون دينار، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى ازدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة.

«الخليجي للتكرير» أقر خطة العمل

جانب من الاجتماع

اختتم الاتحاد الخليجي للتكرير (GDA) اجتماع مجلس إدارته الثاني في الرابع من يوليو 2019 في مقره الرئيس بالعاصمة البحرينية المنامة، حيث استعرض وأقر الأعضاء خطة الاتحاد ومسار عمله خلال الأشهر الثلاثة الماضية في مجال تنمية قاعدة العضوية واستقطاب رواد صناعة التكرير على مستوى المنطقة والعالم من أجل تبادل المعرفة وتعزيز التعاون بما يخدم تسريع خطى التنمية ودعم النمو المستدام.